

منظومة قياس الامكانية التنموية للمرأة في العراق للمدة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)

أ. م. د. رائد فاضل جويد

كلية الامام الجامعة / بلد

ان احد المبادئ الاساسية، والتي اقرها المجتمع الدولي هي مسألة المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، اذ اصبحت واقع ينادي به المجتمع، وحقيقة فرضت نفسها مع مرور الزمن. وقد تزايد في الاونة الاخيرة الحديث عن اهمية تمكين المرأة، اذ عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات على مستوى المنظمات والهيئات الدولية التي نادى بضرورة اشراك المرأة في العملية التنموية لانها تمثل نصف المجتمع، وان عدم اشراكها يعني بالنتيجة اختزال نصف طاقة المجتمع وتعطيلها. وادراكاً من العراق لأهمية الدور التنموي للمرأة فقد سعى وعلى الدوام من اجل تمكينها توسيع مشاركتها على جميع المستويات، ولاسيما السياسية منها والاقتصادية. ولكن الاشكالية كانت تكمن في عدم قياس تمكين المرأة في العراق على الرغم من اهمية ذلك في تقييم الاجراءات التنموية لتمكين المرأة عبر الزمن ومن اهميته كذلك في تقييم الاهداف التنموية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وعند البحث في التقارير الدولية، وعلى الرغم من الاهتمام البالغ من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، لم يلاحظ قياساً لتمكين المرأة على مستوى بلدان العالم سوى في تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)، وهو يخلو من اسم العراق، علماً انه يتضمن قياساً لتمكين المرأة في (١٧٧) دولة، بضمنها الدول العربية، والتي لوحظ ان معظمها لم يقاس تمكين المرأة في العراق، وعليه جاءت هذه الدراسة كمشاهدة لتلبي سد فجوة قياس التمكين ومن ثم تحليل النتائج وتقييمها واختيار المسار الملائم لتطوير التمكين التنموي للمرأة في العراق.

- **اهمية البحث:** انبثقت اهمية البحث من اهمية الدور التنموي للمرأة، كونها تمثل نصف قوى المجتمع، وكذلك من اهمية قياس مدى تمكينها الاقتصادي والسياسي في العراق الذي يمكن ان يعكس لنا واقع او مستوى التمكين والمرتبة التي يحتلها وفقاً للتصنيف الدولي، واهمية ذلك في رسم سياسات التمكين التنموي للمرأة في العراق مستقبلاً.
- **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في عدم وجود قياس لتمكين المرأة من شأنه ان يقوم اهداف التنمية الخاصة بالنساء، ويجعل من اليات التدخل المتبناة في السياسات مستجيبة للأهداف مما يعطل من برامج التمكين ويفرغها من اهدافها.
- **فرضية البحث:** جاءت الدراسة بفرضية مفادها وجود جهود تبذل من اجل التمكين التنموي للمرأة في العراق وعلى المستويين التشريعي والعملي، وهي تتجزأ نتائج، ولكن لم يجري قياسها بشكل كمي لحد الان مما شكل نقطة قصور في تقييمها وهو ما يقود الى عدم وضوح في رؤية ما هو ملائم من البرامج المستقبلية للنهوض بالواقع التنموي للمرأة في العراق.
- **هدف البحث:** يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهمية استخدام الاساليب والمؤشرات الكمية المعتمدة دولياً في تقييم الجهود التي تبذل وطنياً من اجل التمكين التنموي للمرأة في العراق، مما يتيح امكانية المراجعة الدورية للسياسات المتبناة واختيار افضل الحلول لمعالجة الاختلالات ان وجدت.

- النطاق الزمني والمكاني

- **النطاق الزمني:** تحدد البعد الزمني للدراسة بعامين هما (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)
- **النطاق المكاني:** اشتمل البعد المكاني للدراسة حول التمكين التنموي للمرأة في العراق.
- **منهجية البحث:** للتحقق من فرضية البحث تم استخدام تحليل يربط بين الجانب النظري لتمكين المرأة، وبين منهج استقرائي (تطبيقي) لقياس مدى تمكين المرأة في العراق وتحليل النتائج والتوصية بما هو ملائم في الحاضر والمستقبل.

المبحث الاول: تمكين المرأة... دلالات المفهوم ومضامينه الاقتصادية

اولاً: مفهوم التمكين (Empowerment)

المفهوم العام للتمكين هو دعم الفاعلية عند الافراد من خلال تمكينهم من الحصول على استقلالهم ضمن بيئة العمل، مع الحرص على ان يتم الحفاظ على تطوير ادائهم والاستفادة من خبراتهم لتحقيق الاهداف المطلوبة منهم. وكذلك هو قدرتهم (نساء ورجال) على امتلاك ناصية المهارات ورفع مستوى ثقتهم بالنفس، من خلال تنمية قراتهم بالاعتماد على الذات.^١ اما على المستوى التنموي فان لمفهوم التمكين بعداً اقتصادياً، كما جاء في البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بوصفه (كل الممارسات والأفعال والانشطة والاجراءات التي تقتضي تنمية قدرات الافراد بصورها المختلفة المادية، والذهنية، والتأهيلية، والتدريبية وحفزها وخلق

الظروف التي تجعلهم قادرين على ان يكونوا ناشطين ومسهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع ومؤهلين لان يحصلوا على فرصتهم في حياة بمستوى انساني معقول على وفق قدراتهم المتفاوتة تبعاً لحقوقهم الانسانية وبوصفهم شركاء مع الاخرين)^٢.

ثانياً: تمكين المرأة

يمكن تعريف تمكين المرأة بأنه تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها (فردياً او جماعياً) واعية بالطريقة التي تعزز من خلالها القوة التي تؤثر في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل^٣. وهناك من عرفه بأنه تمكينها من اتخاذ القرارات والتأثير في مجريات الامور المهمة بالنسبة لها، اذ ان التمكين هنا يعني دعم امكانياتها وقدرتها على التأثير في المنظمات التي تؤثر في حياتها ودعم قدراتها في التحكم بحياتها وفي الموارد المتاحة^٤. وقد عد البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الاساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر، واصدر تقريراً جاء فيه ان تمكين المرأة هو هدف تنموي وذلك لسببين، الاول لانه يأتي في اطار تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تعد هدفاً في حد ذاته، والثاني لان تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق اهداف اخرى كمكافحة الفقر^٥.

يلاحظ ان تعاريف تمكين المرأة تلتقي في ذات المعنى (على ان المرأة وسيلة للتنمية المستدامة وهدفها. ولا بد من دعم جميع امكانياتها واستثمارها تنموياً). على ان هذا المعنى تبلور فكرياً بعد التدرج في عدة مقاربات وكما يلي:

المقاربة الاولى: (دمج المرأة في التنمية)، هذه المقاربة تدعو الى دعم المرأة من خلال ادماجها بالعمل في عدة قطاعات وتقليدها المناصب ذات القرار المؤثر على تحسن شروط عمل المرأة. ولكن هذه المقاربة افترقت الى عدم وجود قاعدة للمساواة بين الجنسين^٦.

المقاربة الثانية: (المرأة والتنمية)، فيها يتم التأكيد على كيفية استحداث تكنولوجيا تعمل على التخفيف من اعباء الاسرة من اجل توفير الوقت اللازم للمرأة لتتوجه للعمل الانتاجي. ومن سلبيات هذه المقارنة ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد وعدم امكانياتها في ذات الوقت من الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائد التي تميز بين الرجل والمرأة، وعليه قد زادت اعباءها داخل الاسرة وخارجها دون ان يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات التخلص منها. ونظراً لهذا الاهمال لدور المرأة الاقتصادي وابقائها في الاطار التقليدي جاءت المقاربة الثالثة^٧.

المقاربة الثالثة: (النوع والتنمية)، ركزت هذه المقاربة على مفاهيم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وان سبب عدم المساواة هو تهمين العمل المأجور للرجل مع عدم تقدير المساهمة الاجتماعية لها من خلال عملها داخل المنزل. وعليه فان هذه المقاربة تمكن المرأة من تجاوز المستوى المالي للتمكين، بل يصل الى غاية تحقيق المستوى السياسي منه، كما تعتبر المرأة عامل للتغيير وليس فقط كمستفيد من التنمية^٨. **المقاربة الرابعة:** (تمكين المرأة)، وهي المقاربة التي جعلت من التنمية اكثر تشاركية بين الرجل والمرأة ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وانما تكون تنمية تهدف الى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتم تمكينهن من الاعتماد على الذات في تحسين اوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن^٩.

ثالثاً: عناصر التمكين التنموي للمرأة

يمكن تقسيمها على صنفين، الاول يرتبط بالعناصر غير المؤسساتية كالمهام والقوة الشخصية ومدى الالتزام وكذلك مدى امتلاك الثقافة المحيطة بالمرأة، والثاني يعبر عن العناصر المؤسساتية كالتعليم والصحة والتأهيل عن طريق التدريب.

أ. عناصر غير المؤسساتية لتمكين المرأة

١. **المهمة (Task):** تعني مدى القدرة على حرية التصرف لدى المرأة التي تمكنها من اداء مهامها، اي الاخذ بعين الاهتمام مدى الاستقلالية التي تتمتع بها المرأة العاملة للقيام بمهام عملها، والى اي مدى يتم توجيهها، او حاجتها للحصول على اذن لإنجاز مهامها^{١٠}.

٢. **القوة (Power):** بالأساس يرتكز المفهوم العميق للتمكين على دراسة مفهوم القوة وكيفية تأثرها على امكانية التمكين، وهنا ينبغي ان يتوفر للمرأة شعور بالقوة الشخصية التي تمتلكها نتيجة تمكينها، بما ينسجم والمهام التي تقوم بها، والى اي مدى تمتلك سلطة تمكنها من قيام تلك المهام، والى اي مدى وجود جهود لمشاركة المرأة في السلطة بما يعزز شعورها بالتمكين^{١١}.

٣. **الالتزام (Commitment):** وهو احد متطلبات امكانية اكتشاف مصادر التزام المرأة والاذعان التنظيمي لأسلوب محدد لتمكينها، وهو ايضاً من متطلبات زيادة تحفيز المرأة من خلال توفير احتياجاتها للقوة والاحتياجات الاجتماعية وزيادة الثقة بالذات^{١٢}.

الثقافة (Culture): المقصود بها مدى ثقافة البيئة المحيطة بالمرأة، ومدى قدرتها على تعزيز امكانية المرأة. فالثقافة التي توصف بالقوة والتحكم من غير المحتمل ان توفر بيئة ملائمة للتمكين، بل تشكل عائقاً لها. وعليه فان الثقافة المجتمعية الفعالة لتمكين المرأة ستقود لتعزيز الجانب التنموي وذلك باتجاه تحسين الانتاجية والجودة ومن ثم التنمية بشكل عام^{١٣}.

ب- العناصر المؤسسية لتمكين المرأة

١- **التعليم:** بشكل عام يعد التعليم عملية تتيح للأفراد ان يحققوا كامل امكانياتهم، اذ يقول (جون سيمون) "ان التعليم يمثل طوق النجاة من الفقر، والفقراء هم أول من يتسربون من التعليم لأنهم يحتاجون الى العمل"^{١٤}. اضافة الى ذلك عدم المساواة في التعليم، والفقراء يكتفوا بتعليم ابنائهم وعدم تعليم بناتهم وهذا يعيق ظاهرة (تأنيث الفقر) انطلاقاً من ان ضعف المستوى العام للتعليم يؤدي الى زيادة الفقر، فقرأ ايأ كان مستوى التنمية، فانخفاض مستوى التعليم لاسيما تعلم المرأة يقف عائقاً امام تمكينها، اضافة الى ذلك ان تعليم النساء والمهام بالقراءة والكتابة يؤهلن ليكن اكثر قدرة على تعليم اطفالهن مما لو كن غير متعلمات، وهو ما يصب في بودقة الاستدامة التنموية انطلاقاً من ان التعليم اساس التنمية ولا تنمية بدون تعليم، وعليه فإن توفر الخدمة التعليمية للمرأة يعد من العناصر المهمة وعامل مساعد على مستوى المجتمع نحو تعزيز قدرات المرأة وتمكينها.

٢- **الصحة:** تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها (حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً لا مجرد انعدام المرض او العجز). والصحة كانت من احد المواضيع الفرعية الثلاثة التي ركزت عليها استراتيجيات نيروبي التطلعية من اجل النهوض بالمرأة في عقد السبعينات، ومنذ عقد الثمانينات كان موضوع تحسين صحة الامهات. ولعل الادراك الدولي لأهمية الجانب الصحي كأحد المتطلبات الاساسية لتمكين المرأة كان نابغاً من انه كلما كانت صحة النساء جيدة كلما كان الطريق ممهداً لتمكينهن. فهي من اسباب القوة لفاعلية المرأة ودورها التنموي باتجاه إزالة التفاوت وتحقيق المساواة بين الجنسين^{١٥}.

٣- **التأهيل بالتدريب:** ان مهمة التأهيل والتدريب المهني للأفراد (امرأة ورجل) تظهر جزءاً من القدرات التنظيمية التي يكتسبها الفرد والكفاءة في استخدام الموارد التي يتعامل معها، وكذلك الاستفادة من عنصر الوقت والسرعة في الانجاز، وان اهمية عنصر التدريب للمرأة تتبع من الوظائف التي تشغلها المرأة التي تتميز بأجور متدنية في سوق العمل مما يؤدي الى ضعف انتاجيتها مقارنة بالرجل^{١٦}. ولابد من التدريب ان يواكب مسيرة التطور التكنولوجي في ظل سريان آليات اقتصاد المعرفة، فاذا لم يتم اعتماد التكنولوجيا الرقمية والحوسيب كمنهج عام للتدريب فسوف تنمو فجوة معرفية تجعل المرأة بعيدة عن امكانية استثمار كامل امكاناتها الانتاجية.

رابعاً: مستويات تمكين المرأة

يمكن تقسيمها على ثلاثة مستويات

١- **المستوى الأدنى:** وهو المستوى الذي تمتلك فيه المرأة معلومات محددة، او اراء حول بعض جوانب القرارات، وهنا لا تقدم الحلول بحيث لا تعرف تفاصيل المشاكل التي تستخدم من اجلها المعلومات^{١٧}.

٢- **المستوى المتوسط:** وهو المستوى الذي يتم فيه امكانية استشارة المرأة بشكل اكبر، وفيه تحصل المرأة على تفاصيل المشاكل، ليتمكنها ذلك من تشخيصها لتلك المشاكل وعطي توصياتها، ولكن القرار النهائي لا يندرج ضمن نطاق سلطتها^{١٨}.

٣- **المستوى الأعلى:** يتسم هذا المستوى من التمكين للمرأة بامتلاكها زمام السيطرة التامة على امكانيات صنع القرار، ونجدها تعمل على اكتشاف وتشخيص المشكلات وايجاد الحلول، واستخدام البدائل الافضل، ومتابعة النتائج، والاستقلالية العالية هي الصفة الملازمة بتنفيذ المهام ضمن هذا المستوى^{١٩}.

المبحث الثاني: منظومة قياس تمكين المرأة

اولاً: متطلبات القياس

لقياس تمكين المرأة لابد من الاعتماد على ابعاد معينة يمكن لها ان تعبر عن المجالات التي من المفترض ان تخوض فيها المرأة، ويكون لها فيها مكانة مؤثرة على حاضرها ومستقبلها من جهة، وعلى مستقبل التنمية بشكل عام من جهة اخرى.

المجالات التي ينبغي للمرأة الخوض بها تحمل بعدين، الاول ذات طابع سياسي والثاني اقتصادي، وذلك لان التمكين في هذين المجالين يمكن ان يمنح للمرأة سلطة صنع واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتها. وعليه فان المشاركة السياسية للمرأة والتأثير فيها يعد البعد الاول

لتمكنها، اما البعد الثاني فيصنف بشقين، الاول يرتبط بمدى منافسة الرجل في امكانية حصولها على الموارد الاقتصادية قدر الامكان، والثاني يتعلق بمدى المشاركة الاقتصادية مع الرجل بشكل منصف.

ومن متطلبات القياس يراد استنباط من هذه الابعاد مؤشرات كمية يمكن تقديرها للحصول على نتائج قياس تمكين المرأة وتحليلها. وعليه يمكن تصنيف المؤشرات كما يلي^{٢٠}:

- ١- المشاركة السياسية وسلطة صنع واتخاذ القرارات والتي يتم قياسها بمؤشر النسبة المئوية لحصص النساء والرجال من المقاعد البرلمانية.
- ٢- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع واتخاذ القرارات والتي تقاس بمؤشرين، هما النسبة المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب كبار المسؤولين والمدراء، والنسبة المئوية لحصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية.
- ٣- السيطرة على الموارد الاقتصادية والتي تقاس بمؤشر الدخل المقدر المكتسب لكل من النساء والرجال. هذه المؤشرات تتطلب بدورها توفير البيانات اللازمة لها، وكلما تكون سلسلة زمنية متصلة وحديثة كلما تكون النتائج اكثر واقعية ومفيدة في التحليل، وهنا لابد من الاشارة الى ان مدى توفر البيانات سيكون حاكماً مهما في اختيار مدة القياس.

ثانياً: منظومة القياس

ان اعداد منظومة لقياس تمكين المرأة يعد مكملاً مهماً واسباسياً في القياس، وذلك لانها تتضمن الترتيب المنطقي الذي يربط النتائج الكمية للمؤشرات من خلال متوسطات وترجيحها الى نتائج نهائية تعكس مدى التمكين التنموي للمرأة. ويمكن توضيح منظومة القياس من خلال المخطط الهيكلي الاتي

يوضح المخطط اعلاه ان مقياس تمكين المرأة عبارة عن متوسط لقيم الابعاد السياسية والاقتصادية ممثلة بمؤشراتها. وهنا ينبغي تفصيل عملية القياس من خلال الية المنظومة وحسب مؤشرات ابعاد تمكين المرأة وكما يلي^{٢١}:

١- حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

تقوم هذه النسبة بقياس تمكين المرأة من حيث امكانية مشاركتها السياسية بجانب الرجل، ويتم حساب هذه النسبة باستخدام نسب الاناث والذكور من السكان وكذلك نسبهم من المقاعد البرلمانية وفقاً للمعادلة الاتية:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني =

$$\left[\text{نسبة الاناث من السكان (نسبة الحصة البرلمانية للاناث)}^{\varepsilon^{-1}} + \text{نسبة الذكور من السكان (نسبة الحصة البرلمانية للذكور)}^{\varepsilon^{-1}} \right]^{-1}$$

ويتم بعدها اجراء حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي وفقاً لقيمة مثالية تقدر بـ ٥٠٪. اي يتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي عن طريق قسمتها على ٥٠٪، ويرتكز ذلك على اساس انه في مجتمع مثالي يتسم بتمكين الجنسين على قدم المساواة تساوي متغيرات مقياس تمكين المرأة ٥٠٪ اي ان حصة النساء تساوي حصة الرجال في كل متغير.

اما عن قيمة (ε) فانها تقيس نسبة تفادي عدم المساواة، وفي مقياس تمكين المرأة فان (ε=2) وهو ما يفرض جزءاً معتدلاً على عدم المساواة، وبناءً عليه تكون المعادلة الحسابية كما يلي:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني =

$$\left[\text{نسبة الاناث من السكان (نسبة الحصة البرلمانية للاناث)}^{-1} + \text{نسبة الذكور من السكان (نسبة الحصة البرلمانية للذكور)}^{-1} \right]^{-1}$$

٢- حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

باستخدام ذات المعادلة العامة يمكن حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي لحصص النساء والرجال من مناصب كبار المسؤولين والمدراء كمؤشر تمكين اقتصادي اساسي، وكذلك لحصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية كمؤشر تمكين اقتصادي مكمّل. ويمكن تفصيلها كما في المعادلتين الاتيتين:

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل لمناصب المسؤولين والمدراء =

$$\left[\text{نسبة الاناث من السكان (نسبة حصة الاناث من مناصب المسؤولين والمدراء)}^{-1} + \text{نسبة الذكور من السكان (نسبة حصة الذكور من مناصب المسؤولين والمدراء)}^{-1} \right]^{-1}$$

ومن ثم يتم تقسيم ناتج المعادلة على ٥٠٪

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والفنية =

{نسبة الإناث من السكان (نسبة حصة الإناث من المناصب المهنية والفنية)}^{-١} + {نسبة الذكور من السكان (نسبة حصة الذكور من المناصب المهنية والفنية)}^{-١} [

وكذلك يتم تقسيم ناتج المعادلة على ٥٠٪

وفي اطار عمل المنظومة يتم حساب متوسط للمؤشرين اعلاه من خلال قسمة ناتجيهما على (٢) للحصول على النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية للمرأة.

٣- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

يقدر الدخل المكتسب للرجال والنساء كلاً على حده، وبعدها يتم حساب دليل الدخل لكل منهما الذي يتم الاستفادة منه في مضامين المعادلة العامة التي تستخدم لحساب النسبة المئوية والموزعة بالتساوي للدخل.

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\text{القيمة الفعلية المكتسبة للدخل} - \text{القيمة الدنيا المقدره للدخل}}{\text{القيمة القصوى المقدره للدخل} - \text{القيمة الدنيا المقدره للدخل}}$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل =

$$\{نسبة الإناث من السكان (دليل الدخل للإناث)}^{-١} + \{نسبة الذكور من السكان (دليل الدخل للذكور)}^{-١} [$$

٤- الحساب النهائي لمقياس تمكين المرأة

بعد حساب مؤشرات القياس الثلاث يتم تحديد النتيجة النهائية لمقياس تمكين المرأة من خلال ايجاد متوسط بسيط لها وكما يلي:

$$\text{مقياس تمكين المرأة} = \frac{\text{نسبة التمثيل البرلماني} + \text{نسبة المشاركة الاقتصادية} + \text{نسبة الدخل}}{3}$$

ثالثاً: القيم التأشيرية للقياس

نكر سابقاً ان لتمكين المرأة ثلاثة مستويات. مستوى ادنى، واخر متوسط، واخير عالي. وبالانسجام مع دليل التنمية البشرية الذي يتضمن ذات المستويات، ويحدد لها قيم تأشيرية تعبر عن حدود تقديراتها، يمكن الاعتماد عليها كقيم تأشيرية او كبوصلة يقاس عليها ما هو متحقق من قياس لتمكين المرأة. وقد جاءت تلك الحدود للتقديرات والتي سيتم اعتمادها كما في الجدول الاتي:

جدول (١)

القيم التأشيرية لقياس تمكين المرأة

مستوى المؤشر	اقل من ٠.٥٠٠	٠.٥٠٠ - ٠.٧٩٩	اكثر من ٠.٨٠٠
تقدير التمكين	ضعيف	متوسط	مرتفع

المصدر: دليل حساب مؤشرات التنمية البشرية، وثيقة الكترونية، شبكة المعلومات الدولية، الموقع:

<http://www.domyat.gov.eg/uploads/8192a-2018/8/5>

المبحث الثالث: قياس تمكين المرأة في العراق

سنطبق منظومة قياس تمكين المرأة في العراق لمعرفة مستوى تمكينها التنموي، واين يندرج، هل هو في المستوى الادنى ام المتوسط ام المرتفع. وسيتم اعتماد بيانات عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ حصراً، وذلك لتعذر الحصول على سلسلة بيانات متكاملة وحديثة تشمل كل متطلبات القياس. على وجه العموم القياس للمدة ما بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ هي خمسة سنوات، ويمكن لها ان تعطي تصوراً لا بأس به عن مدى تقدم او تأخر التمكين التنموي للمرأة في العراق.

اولاً: قياس تمكين المرأة في العراق في عام ٢٠١٥

١- حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

جدول (٢) النسبة من السكان والحصة البرلمانية حسب النوع في العراق ٢٠١٥

المؤشر	الذكور %	الاناث %
النسبة من السكان	٠.٥٠٣٤	٠.٤٩٦٦
الحصة البرلمانية	٧٥	٢٥

المصدر: النسبة من السكان: تم حسابها استناداً لبيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، شبكة المعلومات الدولية الموقع:

[http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population\(4\).htm](http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(4).htm)

- الحصة البرلمانية: الدستور العراق لعام ٢٠٠٥ المادة ٤٩/ رابعاً/ تنص (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب).

$$- \text{النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني} = \frac{37.625}{50} = 0.752$$

٢- حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

جدول (٣) نسبة حصة المرأة العراقية من الادارات العليا والمختصون والفنيون والمختصون المساعدون حسب النوع ٢٠١٥

المؤشر	الذكور %	الاناث %
النسبة من السكان*	٠.٥٠٣٤	٠.٤٩٦٦
الحصة من مناصب الادارات العليا والمختصون*	٦٩.٧٥	٣٠.٢٥
الحصة من مناصب الفنيون ومختصون مساعدون	٨٧.٢	١٢.٨

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (٢٠١٥ - IHSES)، ص ٧٢٠.

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة من مناصب الادارات العليا والمختصين =

$$-1 \left[\{ 0.4966(12.8)^{-1} \} \{ 0.5034(87.2)^{-1} \} \right] = 22.437$$

- دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصص من مناصب الادارات العليا والمختصين

$$0.846 = \frac{42.312}{50}$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة من مناصب الفنيون ومختصون مساعدون

$$-1 \left[\{ 0.4966(12.8)^{-1} \} \{ 0.5034(87.2)^{-1} \} \right] = 22.437$$

- دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصص من مناصب الفنيون ومختصون مساعدون

$$0.449 = \frac{22.437}{50}$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

$$0.6475 = \frac{0.499+0.846}{2}$$

٣- حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

جدول (٤)

النسبة من السكان والدخل المقدر والمكتسب حسب النوع في العراق ٢٠١٥

المؤشر	الذكور	الاناث
النسبة من السكان%	٠,٥٠٣٤	٠,٤٩٦٦
الدخل المقدر والمكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)*	٣٥٧٠	٢٩٢٠

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (٢٠١٥ - IHSES)، ص ٧١٨.

في حسابات دليل الدخل يراد تقدير الحد الاقصى والحد الأدنى للدخل المكتسب. وسيتم اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠ عشرة الاف دولار، وللحد

الأدنى ١٠٠ مائة دولار، وهو لا يؤثر على تغيير النتائج لانه ينساق على كلا الجنسين:

$$\text{دليل الدخل للذكور} = \frac{100-3570}{100-10000} = 0.351$$

$$\text{دليل الدخل للذكور} = \frac{100-2920}{100-10000} = 0.285$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

$$-1 \left[\{ 0.4966(0.285)^{-1} \} \{ 0.5034(0.351)^{-1} \} \right] = 0.314$$

$$0.569 = \frac{0.314+0.647+0.752}{3} = \text{مقياس تمكين المرأة لعام ٢٠٠٧}$$

ثانياً: قياس تمكين المرأة في العراق في عام ٢٠١٢

النسبة من السكان والحصّة البرلمانية حسب النوع في العراق ٢٠١٥

المؤشر	الذكور %	الاناث %
النسبة من السكان	٠.٥٠٩٢	٠.٤٩٠٨
الحصّة البرلمانية	٧٥	٢٥

المصدر: النسبة من السكان: تم حسابها استناداً لبيانات وزارة التخطيط, الجهاز المركز للإحصاء, شبكة المعلومات الدولية, الموقع

[http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population\(4\).htm](http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(4).htm)

٢- الحصّة البرلمانية: الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥, المادة ٤٩/ رابعاً/ تنص (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب).

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل النيابي =

$$37.848 = \{ [0.4908(25)^{-1}] \{ 0.5092(75)^{-1} \} \}^{-1}$$

دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني = $0.756 = \frac{37.848}{50}$

٢- حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

نسبة حصّة المرأة العراقية من الادارات العليا والمختصون والفنيون والمختصون المساعدون حسب النوع ٢٠٢٠

المؤشر	الذكور %	الاناث %
النسبة من السكان*	٠.٥٠٩٢	٠.٤٩٠٨
الحصّة من مناصب الادارات العليا والمختصون*	٦٥.٢	٣٤.٨
الحصّة من مناصب الفنيون ومختصون مساعدون	٨٦.٥	١٣.٥

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصّة من مناصب الادارات العليا والمختصين

$$45.36 = \{ [0.4908(34.8)^{-1}] \{ 0.5092(65.2)^{-1} \} \}^{-1}$$

دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصص من مناصب الادارات العليا

والمختصين

$$0.913 = \frac{45.63}{50}$$

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصّة من مناصب الفنيون ومختصون

مساعدون

$$23.673 = \{ [0.4908(13.5)^{-1}] \{ 0.5092(86.5)^{-1} \} \}^{-1}$$

دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصص من مناصب الفنيون ومختصون

مساعدون

$$0.473 = \frac{23.673}{50}$$

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

$$0.693 = \frac{0.473+0.913}{2}$$

٣- حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

المؤشر	الذكور	الاناث
النسبة من السكان %	٠.٥٠٩٢	٠.٤٩٠٨
الدخل المقدر والمكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي)*		

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (٢٠٢٠ - IHSESII)، ص ٤٢٦.

$$0.598 = \frac{100-6020}{100-10000} = \text{دليل الدخل للذكور}$$

$$0.627 = \frac{100-6310}{100-10000} = \text{دليل الدخل للذكور}$$

- النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

$$0.612 = [\{ 0.4908(0.627)^{-1} \} \{ 0.5092(0.5908)^{-1} \}]^{-1} =$$

$$0.687 = \frac{0.612+0.693+0.756}{3} = ٢٠١٢ \text{ مقياس تمكين المرأة لعام}$$

جدول (٨) المستوى التنموي لتمكين المرأة في العراق للعامين ٢٠١٥ - ٢٠٢٠

السنة	٢٠١٢	٢٠٠٧
دليل التمكين	٠.٦٨٧	٠.٥٦٩
المستوى	متوسط	متوسط

ان ما سجلته نتائج قياس المنظومة ووفقاً للجدول (٨) الذي يشير الى ان التمكين التنموي للمرأة في العراق سواءً على المستوى الاقتصادي او السياسي يحقق مستوى متوسط في عام ٢٠١٥ عند مقابلته بالقيم التأشيرية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة. ويبقى في ذات المستوى المتوسط عام ٢٠٢٠ ولكن مع تقدم لافت في النقاط. وهو ما يعني ان العراق يمتلك والارادة والسعي الجاد نحو التمكين التنموي للمرأة، لان ما هو متحقق يعد مقبول اذا ما تم مقارنة هذه النتائج بنماذج دول اخرى وعلى المستوى العالمي ولاسيما في عام ٢٠٠٧ حيث انها المرة الوحيدة والاخيرة في قياس تمكين المرأة في تقارير التنمية البشرية والذي لم يذكر فيها اسم العراق، وحيث تتوفر البيانات لهذه السنة وكما في الجدول الاتي:

جدول (٩) نماذج لدليل تمكين المرأة في بلدان مختلفة ٢٠١٥

بلدان ذات تمكين مرتفع	دليل التمكين	الترتيب العالمي	بلدان ذات تمكين منخفض	دليل التمكين	الترتيب العالمي
النرويج	0.910	1	عمان	0.391	80
السويد	0.906	2	قطر	0.374	84
فلندا	0.887	3	ايران	0.347	87
الدنمارك	0.875	4	المغرب	0.325	88
ايسلندا	0.862	5	تركيا	0.298	90
هولندا	0.859	6	مصر	0.263	91

92	0.254	السعودية	54	0.557	اليابان	7	0.850	بلجيكا
93	0.129	اليمن	57	0.534	الصين	8	0.847	استراليا

المصدر: البرنامج الانتمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ - ٢٠١٦، ص ٣١٨ - ٣٢.

يلاحظ من الجدول (٩) ان البلدان التي حققت تمكين مرتفع للمرأة واخذت المراتب الاولى في مصاف دول العالم هي البلدان التي حققت دليل تمكين يزيد على (٠.٨٠٠). اما البلدان التي حققت تمكين متوسط والتي وفقاً لنتائج هذه الدراسة يعد العراق في ذات اطار مستواها التمكيني المتوسط للمرأة، علماً انها بلدان متطورة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ولان تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ - ٢٠١٦ لم يذكر العراق بالمطلق في حسابات تمكين المرأة ولم يضع له اي ترتيب، فان هذه الدراسة ستقابل ما توصلت اليه من دليل تمكيني للمرأة العراقية علم ٢٠٠٧ (٠.٥٦٩) مع ما هو مسجل وفقاً للترتيب العالمي في تقرير التنمية البشرية، وهنا نجد ان دليل تمكين المرأة في العراق يطابق تماماً دليل تمكين المرأة لدولة هنغاريا (الجدول ٩)، ويتسلسل ٥٠ دولياً من اصل ١٧٧ دولة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان العراق وفي ذات المستوى المتوسط للتمكين يتفوق على كلاً من اليابان التي جاء ترتيبها (٥٤)، والصين التي جاء ترتيبها (٥٧). وما يؤشر بمقابلة نتائج القياس مع بيانات الجدول (٩) ان العراق متفوق على مجمل البلدان العربية، باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة، لانها جميعاً تصنف بلدان ذات مستوى تمكين منخفض للمرأة وفقاً لدليل تمكينها وترتيبها الدولي. كما ان العراق يفوق كذلك على بلدان الجوار الاقليمي مثل ايران وتركيا، لانهما سجلتا تمكين امرأة منخفض.

ثالثاً: تحليل نتائج المنظومة

توصلت الدراية الى ان العراق قد بلغ مستوى متوسط من التمكين التنموي للمرأة خلال العالمين (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)، وذلك وفقاً لاستخدام المؤشرات المعتمدة دولياً. والمستوى المتوسط يعني من جانب عدم بلوغ مستوى التمكين المستهدف (المستوى المرتفع للتمكين)، ومن جانب اخر يقودنا الى التقصي عن نقاط القوة وتشخيص نقاط الضعف. ونقصد بنقاط القوة هنا هو تحديد مؤشرات الابعاد المسببة للتحسن في التمكين والتحول من المستوى الضعيف للمستوى المتوسط، لان نسب مؤشرات المتحققة للمرأة لا تقل عن نسب المؤشرات المتحققة للرجل. وعند الحديث عن نقاط الضعف نعني بها مؤشرات الابعاد التي سجلت نسب متدنية بحيث حالت دون الارتقاء الى المستوى المرتفع للتمكين. ان نقطة القوة التي تم رصدها وفقاً لما سجلته منظومة القياس، هي ما ارتبطت بعدد مدى السيطرة على الموارد الاقتصادية، والتي عبرت عنها المنظومة بمؤشر دليل الدخل، اذ سجل هذا المؤشر ما مقداره (٠.٢٨٥) للإناث بمقابل ما مقداره (٠.٣٥) للذكور في عام ٢٠١٥، (ص ١١)، وهي مقادير تعد متقاربة لدليل الدخل بين الجنسين، وتؤثر ايجاباً وليس سلباً على القيمة الكلية لقياس منظومة تمكين المرأة، لاسيما اذا علمنا ان هذه المقادير قد انحازت ايجابياً لكفة الاناث مع مرور الزمن، اذ تفوق مؤشر دليل الدخل للإناث بما مقداره (٠.٦٢٢) بمقابل ما مقداره (٠.٥٩٨) للذكور في عام ٢٠٢٠، (ص ١٣). وهو ما يعني انه وفي اطار بُعد السيطرة او تقاسم الموارد لا توجد مشكلة يمكن لها ان تضعف من التمكين التنموي للمرأة، بل على العكس من ذلك، فان هذا البُعد له الاثر الايجابي في الارتقاء من المستوى الضعيف الى المستوى المتوسط.

اما عن نقاط الضعف، للتمكين التنموي للمرأة في العراق، فيمكن تشخيصها وفقاً لبُعدين من ابعاد المنظومة، مرتبطين بمدى المشاركة الاقتصادية ومدى المشاركة السياسية للمرأة. فعلى مستوى المشاركة الاقتصادية وحسب ما تم قياسه وفقاً لمؤشرات المنظومة المعتمدة، نجد ان هناك تدني لحصة المرأة العراقية من مناصب الادارات العليا والمتخصصات، اذ سجل المؤشر ما نسبته (٣٠.٢٥٪) للإناث عام ٢٠١٥ بمقابل (٦٩.٧٢٪) للذكور، (الجدول ٣). ولم يختلف الحال في عام ٢٠٢٠، اذ سجل ذات المؤشر ارتفاعاً طفيفاً اذ تم تسجيل ما نسبته (٣٤.٨٪) للإناث، بمقابل (٦٥.٢٪) للذكور، (الجدول ٦). والحال اكثر سلبية فيما يرتبط بمؤشر الحصة من مناصب الفنيون والمتخصصون المساعدون، اذ يلاحظ ان نصيب النساء العراقيات شكل ما نسبته (١٢.٨٪) عام ٢٠١٥ بمقابل (٨٧.٢٪) للذكور، (الجدول ٣). وكذلك في عام ٢٠٢٠ لم يحدث سوى ارتفاع طفيف في المؤشر بتجاه التمكين التنموي للمرأة العراقية، اذ تم تسجيل ما نسبته (١٣.٥٪) للإناث، وما نسبته (٨٦.٦٪) للذكور، (الجدول ٦). ويتطلب التحول نحو المستوى المرتفع من التمكين للمرأة العراقية رفع نسب مؤشري مشاركتها الاقتصادية بما لا يقل عن مشاركة الرجال، اي مناصفتاً معهم، لان ذلك سيؤدي الى رفع قيمة ناتج منظومة القياس المعتمدة.

ان السبيل لرفع نسب مؤشرات التمكين المرتبطة ببعد المشاركة الاقتصادية للمرأة العراقية هو بناء استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة واعتماد سياسات مستقبلية تعزز من مشاركتها في العملية التنموية، منها سياسة انفاقية مستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال تشريعها في

الموازنات العامة للدولة، وكذلك تطوير واقع المرأة وتنمية قدراتها كمواطنة، وتحرير طاقاتها الابداعية وتوسيع فرص مشاركتها وخيارتها ويتم من خلال منظومة من التشريعات القائمة على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وادماج قضايا المرأة في اولوياتها خطط وبرامج التنمية المستدامة. اما على مستوى المشاركة السياسية للمرأة العراقية، والمُعبر عنها بمؤشر الحصة من اعضاء مجلس النواب (البرلمان)، فانها ومنذ عام ٢٠٠٥ تتسم بالثبات (ما نسبته ٢٥٪ للاثبات مقابل ٧٥٪ للذكور) وذلك وفقاً لما حدده الدستور العراقي، بأن نسبة النساء في البرلمان (لا تقل) عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب. ووفقاً لنتائج ما توصلت اليه هذه الدراسة فان هذه النسبة (٢٥٪) تتواءم مع تحقيق مستوى متوسط لتمكين المرأة العراقية. وهو ما يعني ان الانتقال الى المستوى المرتفع من التمكين يتطلب تحقيق نسب مشاركة برلمانية لا تقل عن نصف عدد اعضاء مجلس النواب العراقي. وهو امر يحتاج الى سعي جاد وعمل دؤوب من قبل اطراف مؤثرة ولها القدرة على تغيير القنوات بتجاه القبول والايان بالإمكانيات القيادية للمرأة العراقية، وذلك من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع النسوية المحلية باتجاه توعية المجتمع بأهمية مساهمة المرأة سياسياً، وكذلك توعية المجتمع بقضايا المرأة ليرتقي بمكانتها وقدراتها على المشاركة في صنع القرار على مختلف المستويات بما يعززها دورها الايجابي في الاسرة والمجتمع.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١. لا يشترط في تحقيق التمكين التنموي المرتفع للمرأة ان تكون الدولة متقدمة اقتصادياً، اذ ثبت ان هناك اقتصادات متقدمة سجلت مستوى تمكين متوسط للمرأة مثل ايطاليا وسويسرا، وبالمقابل توجد اقتصادات نامية حققت ذات المستوى كالاتحاد العربية المتحدة.
٢. حسب منظومة القياس فإن العراق وخلال العامين ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ حقق تمكين للمرأة يعد مقبول وبمستوى متوسط، وبالالاتجاه الايجابي، اي ان المستوى في حالة ارتفاع مع مرور الزمن.
٣. عند مقابلة ناتج قياس منظومة التمكين التنموي للمرأة العراقية لعام ٢٠١٥ مع ورود من قياسات لدول العالم في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ - ٢٠١٠، ينبغي ان يأخذ العراق الترتيب (٥٠) دولياً، وذلك اسوةً بدولة هنغاريا التي حققت ذات دليل التمكين التنموي للمرأة والبالغ (٥٦٩).
٤. وفقاً لنتائج قياس منظومة التمكين التنموي للمرأة العراقية لعام ٢٠١٥ تبين ان العراق يتقدم على بلدان متقدمة اقتصادياً مثل اليابان والصين من حيث تمكين المرأة وفق ذات المؤشرات الدولية.
٥. اثبت مقياس منظومة التمكين ان العراق متفوق على مجمل البلدان العربية باستثناء الامارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٥ في مدى تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، وذات التفوق يقاد على بلدان اقليمية مجاورة مثل ايران وتركيا.

ثانياً: التوصيات

١. رغم مقبولية ما هو متحقق من تمكين للمرأة العراقية، توصي الدراسة الدولة ببذل مزيد من الجهود من حيث الاجراءات العملية والتشريعات القانونية التي تهدف الى امكانية تجاوز المستوى المتوسط للتمكين بتجاه المستوى المرتفع، وذلك لما لمشاركتها من دور تنموي فعال يمكن ان ينعكس ايجابياً على القدرات التنموية للاقتصاد الوطني، اي اعتبار ان المرأة عامل للتغيير وليس فقط كمستفيد من التنمية.
٢. توصي الدراسة وزارة التخطيط متمثلة بالجهاز المركزي للاحصاء اعطاء اهمية واولوية اكبر لاحصاء الابعاد الاقتصادية ومؤشرات تمكين المرأة العراقية لإمكانية مواكبة تحديث قياسها اولاً بأول وتشخيص النتائج وتحديد مكامن الضعف والقوة في مسار التمكين التنموي للمرأة.
٣. اعتماد سياسة توزيع الادارات التنفيذية العليا ومناصب المدراء العاميين بحيث تعطى النساء كوتا او حصة متناسبة مع الوزن السكاني للمرأة العراقية من اجل رفع مستوى تمكسها التنموي.

المصادر والهوامش

١. تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الثروة الحقيقية: مسارات الى التنمية البشرية، ترجمة لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٥، ص ٦٦.
٢. علي عبد محمد سعيد الراوي، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهام السياسة الاقتصادية، دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص ١٨٦.
٣. خليل النعيمات، تمكين المرأة، شبكة المعلومات الدولية، المؤسسة الامريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الادنى (ANERA) الموقع:

4. Bennett, Lynn, Using empowerment and Social Inclusion for pro – poor, 2002, pp. 13.
5. Schuler Bonder, measuring women's empowerment as a variable, a paper presented to the World Bank in the workshop of the Bank of poverty, gender equality, 2002: P 46.
٦. منيرة سلامة, المرأة واشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, جامعة قاصدي مباح, العدد ٥, كانون الثاني, ٢٠١٦, ص ١٨٤.
٧. المصدر نفسه,
٨. المصدر نفسه, ص ١٨٥.
٩. معتز بالله عبد الفتاح, توجهات قطاع من الشباب الجامعي العربية اتجاه قضايا امن المرأة الانساني, منظمة المرأة العربية, الطبعة الاولى, مطبعة نوبار, القاهرة, مصر, ٢٠٢٠, ص ١١ - ١٢.
١٠. سعد بن مرزوك العتبي, تمكين العاملين كاستراتيجية للتطوير الاداري, اللقاء الاقليمي الثاني, مؤتمر الادارة وتنمية الموارد البشرية, عمان, ١١ - ١٣/١٢/٢٠٢٠, ص ٦.
١١. المصدر نفسه.
١٢. المصدر نفسه, ص ٧.
١٣. المصدر نفسه, ص ٨.
١٤. نوزاد عبد الرحمن الهيتي, التنمية المستدامة الاطار العام تطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة, مصدر سابق, ص ٢٨.
١٥. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق, تمكين المرأة... بيئة مساعدة وثقافة داعمة, ٢٠١٨, ص ٤١.
١٦. ديانا عاطف مندور, وضع المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات, مركز البحوث الاجتماعية, الجامعة الامريكية, القاهرة, مصر, ٢٠١٩, ص ٤٧.
١٧. رامي جمال اندر اوس واخرون, الادارة بالثقافة والتمكين في علم الحديث, اربد, ٢٠٠٨, ص ٣٤٣.
١٨. المصدر نفسه, ص ٣٤٨.

* تم احتساب النسب استناداً الى بيانات وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, شبكة المعلومات الدولية, الموقع

[http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population\(4\).htm](http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(4).htm)

* تم دمج بيانات الحصة من المناصب والادارات العليا والمدراء مع المتخصصون في نسب موحدة.

* تم معادلة القوة الشرائية بالدولار الامريكي بسعر ١٢٠٠ دينار عراقي مقابل دولار واحد.

* تم احتساب النسب استناداً الى بيانات وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, شبكة المعلومات الدولية, الموقع

[http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population\(4\).htm](http://www.cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(4).htm)

* تم دمج بيانات الحصة من المناصب والادارات العليا والمدراء مع المتخصصون في نسب موحدة.

* تم معادلة القوة الشرائية بالدولار الامريكي بسعر ١٢٠٠ دينار عراقي مقابل دولار واحد.